مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الرسوم والعمولات المصرفية وأثرها على الإيرادات الصافية في المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، هبه عبيده
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4917
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

الرسوم والعمولات المصرفية وأثرها على الإيرادات الصافية في المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية

الدكتور رضوان العمار *
هبه عبيده **

(تاريخ الإيداع 1 / 8 / 2016. قُبِل للنشر في 12 / 12 / 2016)

□ ملخّص □

فرضت ثورة التكنولوجيا وتحرير الخدمات المالية تحديات صعبة على المصارف، دفعتها إلى تنويع مصادر إيراداتها وذلك بتطوير وتحديث خدماتها، للحصول على دخل متمثل بالرسوم والعمولات المصرفية، ومن هذا المنطلق هدف هذا البحث إلى دراسة أثر الرسوم والعمولات المصرفية التي تتحملها وتتقاضاها المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية، على إيراداتها الصافية.

اعتمدت الباحثة على البرنامج الإحصائي Eviews5، وحللت بيانات بانل التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف التجارية التقليدية عينة الدراسة والعاملة في سورية، وذلك عن الفترة الممتدة من عام 2009 وحتى عام 2014، باستخدام كل من نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي ثم أجرت اختبار هوسمان لاختيار النموذج الأنسب للدراسة.

ومن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أنَّ كلاً من الرسوم والعمولات المصرفية الدائنة والمدينة، تؤثر إيجابياً على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية، وأوصت الباحثة أن تعمل هذه المصارف على تطوير وتحديث خدماتها، بشكل يزيد من دخل الرسوم والعمولات المصرفية لديها، وبالتالي يزيد من إيراداتها الصافية.

الكلمات المفتاحية: الرسوم والعمولات المصرفية، الإيرادات الصافية، المصارف التجارية التقليدية، بيانات بانل.

* أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالبة ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

The Banking Fees and commissions and its Impact on Net Revenues in the Traditional Commercial Banks Operating in Syria

Dr. Radwan Al-Ammar*
Hebah Obaidah**

(Received 1 / 8 / 2016. Accepted 12 / 12 / 2016)

□ ABSTRACT □

The revolution of technology and the liberalization of financial services, imposed tough challenges to banks, pushed to diversify its sources of revenue by developing and upgrading its services, to get represented income of bank fees and commissions, and from this perspective the goal of this research is to study the impact of banking fees and commissions incurred by and charged by traditional commercial banks operating in Syria, on net revenues.

Researcher relied on Eviews5 statistical program, and analyzed Panel data that have been obtained from the annual reports of traditional commercial banks of the study sample and operating in Syria, and that for the period from 2009 to 2014, using both fixed-effects model and random-effects model and then conducted a Hausman test to choose the most appropriate model for the study.

One of the main conclusions that have been reached, that both bank fees and commissions payable and receivable, positively affect the net revenues of traditional commercial banks operating in Syria. The researcher recommended these banks to work on the development and modernization of its services, in order to achieve more banking fees and commissions income, thus increasing its net revenues.

Key Words: Banking Fees and Commissions, Net Revenues, Traditional Commercial Banks, Panel Data.

*Professor- Department Of Financial And Banking Sciences- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

**Postgraduate Student- Department Of Financial And Banking Sciences- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

مقدِّمة:

بدأ العالم منذ تسعينات القرن الماضي بالتحول إلى قرية صغيرة، ترتبط فيها كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتتنامى وتتطور بشكل متسارع، وهو ما أطلق عليه بالعولمة، التي تركت آثارها الواضحة على كل المجتمعات، وعلى كل أوجه النشاط فيها.

تأثر النظام المصرفي كغيره من الأنظمة في جميع دول العالم بآثار العولمة، وبثورة التكنولوجيا التي أصبحت السمة الغالبة لهذا العصر، الأمر الذي جعله أمام منافسة شديدة وتحديات صعبة، دفعته لمواجهتها ومحاولة التغلب عليها، معتمداً على اتباع استراتيجيات جديدة، وآليات متطورة، سواء في أنواع الخدمات التي يقدمها، أو في طريقة تقديمها، وذلك سعياً منه للحفاظ على مركزه والعمل على تدعيمه من خلال تنويع مصادر أرباحه.

وبتطوير خدماتها التقليدية، وتقديم خدمات حديثة متنوعة، تولد للمصارف التجارية التقليدية دخل آخر غير الفائدة، يتمثل بالرسوم والعمولات الدائنة التي تتقاضاها عن خدماتها الحديثة التي تقدمها، كعمولات عمليات القطع وتأجير الصناديق الحديدية وغيرها، إضافة إلى الرسوم والعمولات المدينة التي تتحملها أيضاً لقاء تقديم هذه الخدمات، كعمولات تحصيل السندات والعمولات والمصاريف المدفوعة للمراسلين وغيرها، الأمر الذي ترك أثره على الإيرادات الصافية لهذه المصارف.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من أحد المشاكل التي تواجهها المصارف في عصرنا الحالي، ألا وهي المحافظة على مكانتها واستمراريتها في سوق العمل، خاصة بعد الانفتاح العالمي وتحرير الخدمات المالية وثورة التكنولوجيا، وما أفرزه هذا الأمر من صعوبات وتحديات كان أبرزها ازدياد حدة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية المختلفة، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى الخروج عن نطاق الخدمات التقليدية التي تقدمها، والتي توفر لها إيرادات متمثلة بالفرق بين الفوائد التي تدفعها على الودائع، والفوائد التي تحصل عليها من القروض، وجعلها تطور وتقدم خدمات أخرى حديثة سواء مصرفية أو غير مصرفية، تتحمل لقاء تقديمها مصاريف متمثلة بالرسوم والعمولات المدينة، وتتقاضى عليها رسوماً وعمولات دائنة، الأمر الذي شكل مصدراً جديداً لإيرادات هذه المصارف. وبالتالي فالبحث يسعى لمعالجة مشكلة أساسية وهامة تتعلق بأداء الجهاز المصرفي، وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي للبحث وهو كيف تؤثر الرسوم والعمولات التي تتحملها والتي تتقاضاها المصارف التجارية التقليدية على إيراداتها الصافية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

لاشك بأن التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا والاتصالات، والانفتاح العالمي في مختلف المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، قد تركت آثارها على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، ومن ضمنها القطاع المصرفي، الأمر الذي دفع المصارف إلى مواكبة التطورات العالمية،ومواجهة المنافسة الشديدة التي فرضت عليها جراء هذه التطورات، في محاولة منها للحفاظ على مكانتها وتدعيم مركزها المالي.

وتماشياً مع الظروف التي فرضتها التطورات العالمية، بدأت المصارف بتطوير وتحديث خدماتها وتقديم خدمات مصرفية وغير مصرفية جديدة، في محاولة منها لتنويع مصادر إيراداتها وزيادة هذه الإيرادات، ومن منطلق أهميَّة هذه

الخطوة رأت الباحثة ضرورة إلقاء الضوء على موضوع الرسوم والعمولات التي تتحملها والتي تحصل عليها المصارف جراء تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات غير التقليدية سواء المصرفية وغير المصرفية، والتي تشكل مصدراً آخر لإيرادات هذه المصارف، وهو متغير لم يتم دراسة أثره على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية أو على ربحيتها، وإظهار أثر هذه الرسوم والعمولات على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية، بشكل يساعد هذه المصارف على تحسين إيراداتها الصافية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة أثر العمولات والرسوم الدائنة على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.
- دراسة أثر العمولات والرسوم المدينة على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.

فرضيات البحث:

تمثَّلت فرضيات البحث بالفرضيات التالية:

. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العمولات والرسوم الدائنة والإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.

. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العمولات والرسوم المدينة والإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.

منهجية البحث:

اعتمد القسم النظري من هذا البحث على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع والمقالات والدوريات العربية والأجنبية، والتي تختص في مجال العمل المصرفي. أما القسم العملي من هذا البحث فقد اعتمد على جمع البيانات التي تتعلق بمتغيرات البحث المستقلة وهي الرسوم والعمولات الدائنة والرسوم والعمولات المدينة، إضافة إلى متغير البحث التابع وهو الإيرادات الصافية، وذلك كما وردت في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة الممتدة من عام 2009 وحتى عام 2014 وبمعزل عن أثر الأزمة، حيث لم تبدأ بعض المصارف أنشطتها قبل عام 2009، كما لم تتمكن الباحثة من الحصول على التقارير السنوية الخاصة بالمصرف التجاري السوري بعد عام 2014 وذلك حتى تاريخ إعداد البحث. وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews5 وبيانات بانل (Panel) لتحليل البيانات وفق نموذجي التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) والتأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ثم تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman) لاختيار النموذج المناسب للدراسة، وقد تم اختبار فرضيات البحث بالاعتماد على النموذج الرياضي التالي:

$$NI_{it} = \alpha + C_1 FI_{it} + C_2 FC_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

NI_{it} مؤشر لإيرادات المصرف i الصافية في الفترة t

FI_{it} مؤشر للرسوم والعمولات الدائنة للمصرف i الصافية في الفترة t

FC_{it} مؤشر للرسوم والعمولات المدينة للمصرف i الصافية في الفترة t

مجتمع البحث وعينته:

تمثَّل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في سورية، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية وهي:المصرف التجاري السوري، العربي سورية، الأردن سورية، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والخليج، سورية والمهجر، بيبلوس سورية، عودة سورية، فرنسبنك سورية والمصرف الدولي للتجارة والتمويل. حيث تم استبعاد مصرف قطر سورية لأنه بدأ مزاولة نشاطه في 2009\9\30، ومصرف الشرق سورية لأنه بدأ مزاولة نشاطه في 2009\5\3.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (صيام وخريوش، 2002) [1]:

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة ربحية المصارف التجارية في الأردن، وذلك بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات المصارف المدرجة في بورصة الأوراق المالية للفترة الممتدة من عام 1991وحتى عام 2000. وبالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية المصارف التجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية، حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان وعمر المصرف. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وكل من حقوق الملكية، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية ومصاريف الدعاية والإعلان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وكل من إجمالي الأصول وعمر المصرف.لم تتطرق هذه الدراسة إلى الرسوم والعمولات التي تحصل عليها المصارف التجارية أو تتحملها، وإبراز أثر هذه الرسوم والعمولات على الإيرادات الصافية لهذه المصارف والتي هي موضوع البحث.

2. دراسة (أبو زعيتر، 2006) [2]:

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر مجموعة من العوامل المؤثرة على ربحية عينة من المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وذلك خلا الفترة الممتدة من عام 1997وحتى عام 2004. وقد تم تحليل البيانات المتعلقة بالمصارف التجارية عينة الدراسة إحصائياً، والاعتماد على نموذج معادلة الانحدار الخطي لدراسة سلوك المتغير التابع المتمثل بالربحية مقاساً بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين وعدد الفروع. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين كل من صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين وعدد الفروع والربحية بمقياسيها معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة عكسية نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات.لم تتطرق هذه الدراسة إلى الرسوم والعمولات التي تحصل عليها المصارف التجارية أو تتحملها، وإبراز أثر هذه الرسوم والعمولات على الإيرادات الصافية لهذه المصارف والتي هي موضوع البحث.

3. دراسة (محمد،2014) [3]:

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى إسهام هامش الفائدة الصافي بربحية المصرف التجاري في سورية،لأن الفوائد الدائنة والمدينة تشكّل النسبة الكبرى من إيرادات ومصاريف المصرف التجاري.واعتمدت الدراسة على برنامج Eviews6 الإحصائي والسلاسل الزمنية لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وهي الفوائد المدينة، الفوائد الدائنة، وصافي هامش الفائدة، وبين المتغيرات التابعة وهي الإيرادات، المصاريف، إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة.وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن ربحية المصارف التجارية تتكون بمعظمها من هامش الفائدة الصافي الذي يعبر عن الفرق بين الفوائد الدائنة المستوفاة عن التسهيلات الممنوحة وبين الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع.

لم تتطرق هذه الدراسة إلى الرسوم والعمولات التي تحصل عليها المصارف التجارية التقليدية السورية أو تتحملها، وإبراز أثر هذه الرسوم والعمولات على الإيرادات الصافية لهذه المصارف والتي هي موضوع البحث.

4. دراسة (Craigwell and Maxwell,2005) [4]:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات الدخل غير الفائدة، أثر هذا الدخل على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في منطقة الكاريبي، وذلك للفترة الممتدة من عام 1985 وحتى عام 2001. واعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار المنفصل (Unrelated Regression) لتحليل البيانات إحصائياً، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن خصائص المصرف هي أهم محددات الدخل غير الفائدة، وأن هناك علاقة طردية بين الدخل غير الفائدة وكل من ربحية المصرف وتقلب العوائد.

لم تتطرق هذه الدراسة إلى إبراز أثر الرسوم والعمولات المصرفية على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية، والتي هي موضوع البحث.

5.دراسة (Bailey-Tapper, 2010) [5]:

هدفت هذه الدراسة لإيضاح العلاقات التي تربط بين الدخل غير الفائدة، الأداء المالي و الاقتصاد الكلي، لمجموعة من المصارف في جامايكا، وذلك عن الفترة الممتدة من آذار 1999 وحتى أيلول 2010، معتمدة على نموذج الانحدار المنفصل (Unrelated Regression) لتحليل البيانات إحصائياً. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن زيادة اعتماد المصارف على الأنشطة المولدة للرسوم والعمولات يؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف، وزيادة تقلب عوائدها.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة التي تجريها الباحثة في بعض النقاط، كالرسوم والعمولات المصرفية والعوامل المؤثرة عليها، ولكن الدراسة التي تجريها الباحثة توضح أثر هذه الرسوم والعمولات على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.

6. دراسة (Karakaya and Er, 2013) [6]:

هدفت هذه الدراسة لإيضاح محددات ربحية المصرف والعلاقة بين الدخل غير الفائدة وأداء المصرف في سوق ناشئة هي سوق تركيا، وذلك لمجموعة من المصارف المشتركة والتجارية خلال الفترة الممتدة من 2005 وحتى 2010، وقد تم تحليل البيانات إحصائياً بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model)، ثم تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman) لاختيار النموذج الأنسب للدراسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدخل غير الفائدة يؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال المساهم.

لم تتطرق هذه الدراسة إلى إبراز أثر الرسوم والعمولات المصرفية على الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية، والتي هي موضوع البحث.

القسم النظري:

أولاً: مفهوم الرسوم والعمولات المصرفية:

رغم أن صافي هامش الفائدة الذي تحصل عليه المصارف من الوساطة بين المقرضين والمقترضين، يبقى المصدر الأساسي لإيراداتها، إلا أن هذه المصارف تحصل أيضاً على إيرادات إضافية من الرسوم والعمولات التي تحصل عليها من عملائها، وذلك لقاء ما تقدمه لهم من خدمات مالية متنوعة.[7]كما تتحمل هذه المصارف تكاليف لقاء تقديم هذه الخدمات، وهو ما يطلق عليه بالرسوم والعمولات المدينة.

تعرف الرسوم والعمولات المصرفية بأنها: "العوائد التي يحصل عليها المصرف من عملياته غير الإقراضية، أو أي دخل يحصل عليه المصرف من أنشطة غير أنشطة الوساطة الأساسية (الودائع والقروض) أو نتائج استثماراته."[8]

وتشكل الرسوم والعمولات المصرفية مزيجاً من العناصر المتنوعة والتي تختلف في أهميتها النسبية، وبعض مصادر هذه الرسوم والعمولات كانت متاحة للمصارف منذ سنوات عديدة، لكنها بدأت مؤخراً تحتل مكانة هامة في استراتيجيات الإدارة المالية لهذه المصارف. [9]

ثانياً: مصادر الرسوم والعمولات المصرفية:

نتيجة ازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، وازدياد طلب العملاء سواء كانوا أفراداً أم شركات، على خدمات مالية أكثر تطوراً وتعقيداً، اتجهت المصارف نحو تقديم الخدمات المالية التي تدر دخلاً يتمثل بالرسوم والعمولات.[10]

هذا وتحصل المصارف التجارية على الرسوم والعمولات من مصدرين أساسيين هما: الخدمات الحديثة التي أصبحت تقدمها، والخدمات التقليدية التي طالما قدمتها، ولكنها أصبحت الآن تقدمها وتسعرها بطريقة مختلفة.[11]

وبالتالي يمكننا تصنيف مصادر الرسوم والعمولات المصرفية كالتالي:

1. الخدمات التقليدية:

تتمثل الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف بالودائع والقروض، الي تدفع عنها أو تتقاضى عليها فوائد محددة، لكن بعض هذه الخدمات لا تعود على المصرف بفوائد، وإنما بدخل متمثل بالرسوم والعمولات، وأهم هذه الخدمات ما يلي:

1/1. الودائع الجارية أو تحت الطلب:

تعرف هذه الودائع على أنها" ودائع تلزم المصرف بدفعها لشخص معين عند الطلب وعادة يحتفظ الأفراد أو المشروعات بأرصدتهم النقدية في صورة ودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية بقصد استعمالها كأداة لتسوية الالتزامات عن طريق التعامل بالشيكات، والمصارف عادة لا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع، ولا يحتسب على المودعين فوائد إلا عندما تبلغ مقداراً معيناً ولكن يمكن أن تتقاضى رسوماً نظير خدماتها إذا قل الرصيد عن مبلغ معين." [12]

2/1. تحصيل مستحقات العملاء:

وذلك إما بتحصيل الشيكات أو وسائل السداد الأخرى كالكمبيالات والسندات الأذنية، وتتنافس المصارف فيما بينها من حيث سرعة تحصيل المستحقات، وتخفيض تكلفة التحصيل المتمثلة بالرسوم والعمولات، فكلما كان المصرف أقدر على تحصيل المستحقات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كلما تمكن من منافسة باقي المصارف.[13]

3/1. سداد المدفوعات نيابة عن العملاء:

وذلك دون الرجوع إلى العميل، عند مطالبة الدائنين بمستحقاتهم عن طريق تقديم فواتير، ومن أمثلة ذلك دفع فواتير الكهرباء والهاتف ومرتبات العاملين لدى العميل نيابة عنه. كلما كان المصرف أكثر استعداداً لسداد المدفوعات بموجب الفواتير، وللسماح للعميل بالسحب دون رصيد ضمن حدود معينة، إضافة إلى تخفيض العمولة التي يتقاضاها لقاء ذلك، كلما زاد إقبال العملاء للتعامل معه.[14]

4/1الكمبيالات المخصومة:

عبارة عن نوع من الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال لدى المصارف التجارية بهدف تنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فهي عبارة على سند يتعهد بمقتضاه أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، لكن المصرف يتدخل مقابل عمولة متفق عليها ليمكن التاجر من خصم الكمبيالة قبل تاريخ استحقاقها.[15]

5/1الكفالة المصرفية:

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف المصرف يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين(الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته [16]، ويحصل المصرف مقابل ذلك على عمولة متفق عليها بينه وبين العميل، وتتم الكفالة المصرفية إما بتوقيع المصرف على ورقة تجارية كضامن احتياطي، أو بعقد مستقل.

6/1. خطاب الضمان:

وهو "تعهد مكتوب يصدر من المصرف بناءً على طلب شخصي (الأمر) بدفع مبلغٍ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد)، إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ودون اعتداد بأي معارضة" [17]. حال إصدار خطاب الضمان يصبح العميل مديناً للمصرف، بقيمة الخطاب والعمولة والمصاريف والفوائد، ويحق للمصرف أن يطلب مقابل إصدار الخطاب، تأميناً يدعى غطاء خطاب الضمان، هذا الغطاء إما أن يكون برهن مبلغ نقدي، أو برهن منقول أو عقار أو ورقة مالية أو تجارية.

7/1. الاعتماد المستندي:

هذا النوع من التسهيلات مخصص لأغراض التجارة الخارجية، لإحلال الثقة بين المتعاملين بإدخال مصرف معروف، كطرف من أطراف العملية التجارية. حيث يطلب البائع من المشتري تسديد ثمن البضاعة بواسطة اعتماد مستندي، فيطلب الأخير من المصرف الذي يتعامل معه، فتح اعتماد مستندي بمبلغ معين ولمدة معينة لصالح البائع، يتعهد فيه بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه، أو تسديد قيمتها عند التأكد من المستندات المتعلقة بالبضاعة. بعد ذلك يرسل المصرف إلى البائع خطاباً يبلغه فيه بفتح الاعتماد وتفاصيله، وعند تسلم البائع للخطاب يقوم بشحن البضاعة وسحب كمبيالة مستندية على المصرف، وبذلك يستطيع البائع خصم هذه الكمبيالة لدى أي مصرف أجنبي، والحصول على قيمة بضاعته.عند حلول أجل الكمبيالة، يقوم المصرف الأجنبي بمطالبة المصرف مصدر الاعتماد بقيمة الكمبيالة، لكن الأخير لا يقوم بدفع قيمة الكمبيالة حتى يتسلم المستندات المتعلقة بالبضاعة ويتأكد من صحتها. وعند دفع

الكمبيالة يستطيع المصرف مصدر الاعتماد تسلم البضاعة، ويصبح دائناً للعميل المشتري، وفي هذه الحالة يستطيع الاحتفاظ بالبضاعة كرهن، حتى يستوفي من العميل قيمة الكمبيالة إضافة للعمولة والمصاريف.[17]

2. الخدمات الحديثة:

في ظل العولمة المصرفية لم تعد المصارف التجارية تكتفي بتطوير خدماتها القديمة، بإدخال التطورات الالكترونية عليها، وإنما أصبحت تبحث أكثر فأكثر عن خدمات حديثة لم تكن تقدمها من قبل، وذلك للمحافظة على مكانتها التنافسية وحصتها السوقية، إضافة لزيادة ربحيتها.

بالتالي أصبحت المصارف تسعى للدخول في مجالات استثمارية جديدة وتقديم خدماتها فيها، إضافة إلى تقديم خدمات مالية غير مصرفية، كما أن الشركات القابضة التي أنشأتها المصارف، مكنتها من تقديم الخدمات عن طريق شركة شقيقة، عوضاً عن تقديمها بنفسها، وسنلقي الضوء على الخدمات المقدمة في بعض المجالات السابقة، والتي تتقاضى عنها المصارف رسوماً وعمولات، وذلك كما يلي:

1/2الدخول في مجالات استثمارية جديدة:

تتعرض المصارف في ظل العولمة الاقتصادية لتحديات عديدة داخلية وخارجية، ولمنافسة شديدة سواء بين المصارف التجارية نفسها محلياً وعالمياً، أو بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وغير المالية التي تقدم خدمات مصرفية، الأمر الذي يدفعها لتقديم خدمات حديثة ومتنوعة في مجالات مختلفة، لعل أهمها بطاقات الائتمان، وهذه الخدمات كما يلي:

1/1/2. تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:

وهي خدمة اعتادت المصارف تقديمها لطالبي التمويل منها، حيث يقوم المصرف بدراسة جدوى المشروع الذي يطلب العميل التمويل لأجله، كما يعد دراسة مالية عن التمويل المقدم فيما يتعلق بطريقة وأجل سداده، وذلك مقابل الحصول على عمولة معينة، أما التحديث الذي طرأ على هذه الخدمة، فيتمثل في اتباع الطرق والأساليب الحديثة في دراسة جدوى المشروع، وإعداد الدراسات المالية، وفي تقديم هذه الخدمة، إضافة إلى مراقبة المشروع طيلة فترة تمويله، لضمان مصلحة المصرف، والتأكد من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.[18]

2/1/2.بطاقات الائتمان:

لعل من أهم الخدمات الحديثة التي أصبحت واسعة الانتشار، خدمة بطاقات الائتمان أو بطاقة الاعتماد، التي حلت محل النقد في التعاملات الحديثة، ويتعامل بها ملايين الأفراد وعدد كبير من الشركات.

وتعرف بطاقة الائتمان بأنها بطاقة "تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى المصرف خلال 25 يوماً من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء. ولا يدفع العميل فوائد للمصرف على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة، إلا أنه يتحمل فوائد على الرصيد المتبقي بدون سداد. أما المصرف فإنه يتقاضى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة."[19]

هناك عدة أنواع لبطاقة الائتمان أهمها:

- بطاقة الحسم الفوري (Debit Card).
- بطاقة الحسم الشهري أو الآجل (Charge Card).
- بطاقة الائتمان المتجدد أو البطاقة القرضية (Credit Card).
- بطاقة ضمان الشيكات (Cheque Card).
- البطاقة مخزنة القيمة (Stored Value Card).

2/2. تقديم خدمات غير مصرفية:

بعد توسع الأسواق المالية وانتشارها، توسعت المصارف في تقديم خدمات مالية غير مصرفية للعملاء، وذلك لجذب المزيد من العملاء وزيادة ربحيتها، ومن أهم هذه الخدمات:

1/2/2. إدارة الاستثمارات لصالح العملاء:

أصبحت المصارف تقدم لعملائها مجموعة من الخدمات الاستثمارية التي لم تكن تقدمها من قبل، والتي لا تتطلب من المصرف تخصيص جزء من السيولة لها، ولا تعرض المصرف للمخاطر، وبالمقابل تحقق عائداً ودخلاً له، ومن هذه الخدمات الاستثمارية:

- إنشاء صناديق الاستثمار: وهي عبارة عن صناديق مكونة من أموال العملاء، يقوم المصرف بإدارة هذه الأموال مقابل الحصول على أتعاب محددة ومتفق عليها، بينما يتحمل العملاء ما يلحق باستثماراتهم من ربح أو خسارة.
- ممارسة نشاط أمناء الاستثمار: "بدءاً من مرحلة إعداد دراسات الجدوى وإنشاء الشركات والترويج لها إلى مرحلة التأسيس وإصدار الأسهم، والقيام بضمان وتغطية وإدارة الاكتتاب فيها بحيث تتولى المصارف وظيفة صانع السوق".[18]
- إدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء: حيث يقدم المصرف خدمات الإشراف على عمليات البيع والشراء والتحصيل والخصم للأوراق المالية التي تتكون منها هذه المحافظ، "كما تشمل هذه الخدمات أنشطة الإشراف على عمليات الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتسويقها وخدمات السمسرة"[18]، مقابل ذلك يحصل المصرف على عمولة بينما يتحمل العميل نتيجة أعماله من ربح أو خسارة. ومع تطور الأسواق المالية واتساع نطاقها، ازداد اعتماد المصارف على الخبراء والمختصين في مجال الأسواق المالية، لإدارة هذه المحافظ.
- إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع المصرف: "كمرحلة أولى لتقديم هذه الخدمة كانت المصارف تقوم بإدارة أموال وممتلكات العملاء وتركاتهم لصالح أولادهم القصر، محددين للمصرف مجالات الاستثمار وكيفية التصرف بالعائد"[20]، لكن مع تطور خبرات المصارف بعد دخولها الأسواق المالية، واستثمارها فيها، أصبح العملاء يتركون للمصرف حرية اختيار الاستثمار المناسب.

2/2/2. المتاجرة بالعملات:

حيث تقدم المصارف هذه الخدمة لعملائها مقابل الحصول على عمولة محددة، كما يستطيع المصرف الاستفادة من العملات الأجنبية المودعة لديه حتى يحين موعد إتمام الصفقة، "ومن المعروف أنه يتم التعامل بالعملة في أربع أسواق: السوق الحاضر، السوق الآجل، سوق العقود المستقبلية وسوق الاختيارات" [21]، وإن اقتصر تعامل المصارف سابقاً على السوق الحاضر نتيجة نقص خبرتها بالمتاجرة بالعملات في الأسواق الثلاثة الأخيرة، فإن ما اكتسبته من خبرة في هذا المجال في السنوات الأخيرة، مكنها من دخول هذه الأسواق، والمتاجرة بالعملات فيها.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الرسوم والعمولات المصرفية:

أوردت الأدبيات أربعة عوامل تؤثر على الرسوم والعمولات المصرفية بحيث قد تؤدي إلى زيادتها، وهذه العوامل هي:[4]

1. تحرير الصناعة المصرفية:

يؤدي تحرير الصناعة المصرفية إلى تحفيز المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك بإزالة القيود التي تعيق تطور النظام المصرفي، مما يسمح للمصارف بالتوسع في تقديم الخدمات غير التقليدية والتي تعود عليها بدخل متمثل بالرسوم والعمولات.

2. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

كالانترنت والصرافات الآلية، والتي أدت إلى زيادة دخل المصارف من الرسوم والعمولات، حيث أن المصارف أصبحت تتقاضى رسوماً من العملاء الذين يفضلون استخدام بطاقات الائتمان والصرافات الآلية، على الحصول على خدمات تقليدية بالذهاب إلى فروع المصارف التجارية.

3. تقديم متطلبات تنظيمية جديدة:

حيث أن متطلبات رأس المال التي اقترحها مصرف التسويات الدولية، وذلك في مقررات لجنة بازل، يمكن أن تؤثر إيجابياً على رأس مال المصارف وسيولتها، مما يدفعها إلى إعادة النظر في أصولها المختلفة وتسعيرها بما يتوافق مع مقترحات لجنة بازل، وهذا قد يؤدي إلى زيادة في دخل هذه المصارف من الرسوم والعمولات.

4. العولمة (globalization):

التي وسعت المنافسة أمام المصارف لتجعلها منافسة دولية ومحلية، مع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ودفعتها لتحديث خدماتها التقليدية، وتقديم خدمات جديدة لمواجهة هذه المنافسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة في الرسوم والعمولات التي تتقاضاها هذه المصارف.

النتائج والمناقشة:

الدراسة العملية:

تم جمع البيانات الخاصة لهذه الدراسة من القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة، وهي المصرف التجاري السوري وتسعة مصارف خاصة عاملة في سورية هي: العربي سورية، الأردن سورية، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، سورية والخليج، بيبلوس سورية، عودة سورية، فرنسبنك سورية والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وذلك عن الفترة الممتدة من 1/1/2009إلى13/12/2014، حيث بلغ عدد المشاهدات (60) مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على قيم المتغيرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) كما وردت تماماً في القوائم المالية السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة.

قامت الباحثة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات وهي: الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التفرطح والالتواء، حيث يظهر الجدول رقم(1) نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

جدول رقم (1):الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

FC	FI	NI	
30607820	5.61E+08	1.36E+09	Mean
16185581	2.82E+08	2.16E+08	Median
2.22E+08	5.24E+09	1.34E+10	Maximum
52955.00	3307000.	-8.41E+08	Minimum
42950218	1.04E+09	3.13E+09	Std. Dev.
2.389258	3.621549	2.898228	Skewness

Kurtosis	10.48464	15.39512	9.311758
Jarque-Bera	224.0470	515.2536	156.6813
Probability	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	8.17E+10	3.37E+10	1.84E+09
Sum Sq. Dev.	5.78E+20	6.38E+19	1.09E+17
Observations	60	60	60

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews5

يوضح الجدول رقم (1) أن:

• الإيرادات الصافية (NI): تتراوح بين 841000000- و 13400000000ل.س بمتوسط قدره 1360000000 ل.س. ونلاحظ أن قيمة مؤشر الالتواء (Skewness) تساوي 2.898228 أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو ملتو نحو اليمين. أما مؤشر التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 10.48464 أكبر من 3 أي شكل التوزيع مدبب ويحتوي على قيم شاذة.

• الرسوم والعمولات الدائنة (FI): تتراوح بين 3307000 و 5240000000ل.س بمتوسط قدره 561000000 ل.س. ونلاحظ أن قيمة مؤشر الالتواء (Skewness) تساوي 3.621549 أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو ملتو نحو اليمين. أما مؤشر التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 15.39512 أكبر من 3 أي شكل التوزيع مدبب ويحتوي على قيم شاذة.

• الرسوم والعمولات المدينة (FC): تتراوح بين 52955 و 222000000ل.س بمتوسط قدره 30607820 ل.س. ونلاحظ أن قيمة مؤشر الالتواء (Skewness) تساوي 2.389258 أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو ملتو نحو اليمين. أما مؤشر التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته 9.311758 أكبر من 3 أي شكل التوزيع مدبب ويحتوي على قيم شاذة.

• احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Jarque-Bera أصغر من 0.05 عند كل المتغيرات، وبالتالي فإن البيانات الخاصة بكل المتغيرات لا تخضع لقانون التوزيع الطبيعي. لكن بما أن عدد المشاهدات أكبر من 30 فلن تكون مشكلة عدم توزع بيانات المتغيرات طبيعياً مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

ثم اختبرت الباحثة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة كما يوضح الجدول رقم (2):

جدول رقم (1):علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	NI	FI	FC
NI	1.000000		
FI	0.585139	1.000000	
FC	0.523247	0.393371	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews5

يبين الجدول رقم (2) أنه لا توجد علاقات ارتباط متينة بين متغيرات الدراسة.

استخدمت الباحثة أيضاً مجموعة من النماذج الإحصائية على متغيرات الدراسة المتمثلة بالإيرادات الصافية (NI) متغيراً تابعاً، وكل من الرسوم والعمولات الدائنة (FI) والرسوم والعمولات المدينة (FC) متغيرات مستقلة،وقد أخذت قيم جميع المتغيرات كما وردت في التقارير السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة، وبمعزل عن أثر الأزمة على النحو التالي:

1. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

يهدف هذا النموذج إلى دراسة كل مجموعة بيانات مقطعية (مصرف) على حدى، وذلك من خلال المحافظة على ميل كل مجموعة بيانات مقطعية ثابتاً، وتغيير الحد الثابت بين المجموعات المقطعية.

والمقصود بمصطلح التأثيرات الثابتة، أن الحد الثابت لكل مجموعة بيانات مقطعية لا يتغير بتغير الزمن، وإنما تتغير مجاميع البيانات المقطعية. وبالتالي لتقدير معلمات هذا النموذج يتم إضافة متغيرات وهمية عددها يساوي عدد البيانات المقطعية ناقصاً واحد. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية(Least Squares Dummy Variable Model)، وتأخذ معادلته الشكل التالي:[22]

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:N ,1,2,….. =i و T ,1,2,…. =t

2. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):

"على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها."[23]

يستخدم لتقدير هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى المجمعة ((Generalized Least Squares (GLS)، كما يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:[24]

$$y_{it} = \alpha + x_{it}\beta + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:N=1,2,…….i و T=1,2,…….t

μ_iحد الخطأ الخاص بكل مجموعة بيانات مقطعية(مصرف) ويفترض ثباته في هذا النموذج، ويمثل المتغيرات المستقلة الخاصة بالمصرف والتي لا يتضمنها النموذج.

3. اختبار هوسمان (Hausman):

يمثل اختبار هوسمان الاختبار الإحصائي chi-square بدرجات حرية مساوية k لعدد المعلمات المقدرة في نموذج الأثر الثابت أو المتغير، وتأخذ معادلته الشكل التالي:[25]

$$H = (\hat{\beta}_{GLS} - \hat{\beta}_F)(\hat{V}(\hat{\beta}_F) - \hat{V}(\hat{\beta}_{GLS}))^{-1}(\hat{\beta}_{GLS} - \hat{\beta}_F)$$

حيث أن $\hat{V}$يرمز إلى تباين المعلمات المقدرة لكل نموذج.

ولاختيار النموذج المناسب ننظر إلى الاحتمالية المرافقة للاختبار الإحصائي chi-square كما يلي:[26]

- إذا كانت 0.05<P نقبل فرضية العدم ومن ثم نعتمد النموذج ذا الأثر المتغير.
- إذا كانت 0.05>P نرفض فرضية العدم ومن ثم نعتمد النموذج ذا الأثر الثابت.

حيث تنص الفرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط بين الخطأ العشوائي وأحد المتغيرات التفسيرية لكل الفترات الزمنية، في حين تنص الفرضية البديلة على وجود ارتباط بين الخطأ العشوائي وأحد المتغيرات التفسيرية.

نتائج النماذج الإحصائية المطبقة في الدراسة:

نموذج الأثر الثابت (FEM):

يظهر الجدول رقم (3)نتيجة تطبيق نموذج الأثر الثابت على متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3):نموذج الأثر الثابت

Sample: 2009 2014
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 60

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	4.933622	2.90E+08	1.43E+09	C
0.0437	-2.078541	0.234086	-0.486558	FI
0.2761	1.103080	6.023280	6.644158	FC

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

1.36E+09	Mean dependent var	0.897305	R-squared
3.13E+09	S.D. dependent var	0.859093	Adjusted R-squared
44.84020	Akaike info criterion	1.17E+09	S.E. of regression
45.43360	Schwarz criterion	5.94E+19	Sum squared resid
23.48226	F-statistic	-1328.206	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.646596	Durbin-Watson stat

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews5

نتيجة تطبيق نموذج الأثر الثابت على بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

• توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الرسوم والعمولات الدائنة والإيرادات الصافية للمصارف وذلك عند مستوى دلالة 0,05.

• توجد علاقة طردية لكن ليست ذات دلالة إحصائية بين الرسوم والعمولات المدينة والإيرادات الصافية للمصارف وذلك عند مستوى دلالة 0,05.

نموذج الأثر المتغير (REM):

يظهر الجدول رقم (4) نتيجة تطبيق نموذج الأثر المتغير على متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (4): نموذج الأثر المتغير

Sample: 2009 2014
Cross-sections included: 10
Total panel (balanced) observations: 60

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4276	-0.799039	2.12E+08	-1.70E+08	C
0.0000	7.616654	0.177283	1.350305	FI
0.0000	5.884962	4.293267	25.26571	FC

Effects Specification

0.0000	0.000000	Cross-section random S.D. / Rho
1.0000	1.30E+09	Idiosyncratic random S.D. / Rho

Weighted Statistics

1.36E+09	Mean dependent var	0.444002	R-squared
3.13E+09	S.D. dependent var	0.424493	Adjusted R-squared
3.21E+20	Sum squared resid	2.37E+09	S.E. of regression
0.854456	Durbin-Watson stat	22.75919	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

1.36E+09	Mean dependent var	0.444002	R-squared
0.854456	Durbin-Watson stat	3.21E+20	Sum squared resid

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews5

نتيجة تطبيق نموذج الأثر الثابت على بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

• توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرسوم والعمولات الدائنة والإيرادات الصافية للمصارف وذلك عند مستوى دلالة 0,05.

• توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرسوم والعمولات المدينة والإيرادات الصافية للمصارف وذلك عند مستوى دلالة 0,05.

نتائج اختبار هوسمان (Hausman):

يظهر الجدول رقم (5) نتيجة تطبيق نموذج الأثر المتغير على متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار هوسمان

Wald Test:
Equation: REM

Probability	df	Value	Test Statistic
1.0000	(2, 57)	2.64E-18	F-statistic
1.0000	2	5.28E-18	Chi-square

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews5

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن الاحتمالية المرافقة لمؤشر Chi-square عند درجات حرية 2 مساوية لعدد المعلمات المقدرة هي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونعتمد النموذج ذو الأثر المتغير، وتكون معادلة النموذج كما يلي:

$$NI = -169777328.8 + 1.350305498*FI + 25.26570982*FC$$

اختبار فرضيات الدراسة:

بناء على نتائج اختبار هوسمان تم اعتبار النموذج ذو الأثر المتغير نموذجاً أنسباً لهذه الدراسة، وبناءً عليه:

أولاً: نقبل فرضية البحث الأولى والقائلة بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العمولات والرسوم الدائنة والإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.

ثانياً: نرفض فرضية البحث الثانية والقائلة بوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العمولات والرسوم المدينة والإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية.

الاستنتاجات والتوصيات:

تناولت الدراسة مشكلة أساسية تتمثل بأثر الرسوم والعمولات المصرفية على الإيرادات الصافية لعينة من المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تواكب المصارف التجاريةالتقليدية العاملة في سورية التطورات الحاصلة في مجال الصناعة المصرفية، وهو الأمر الذي يبدو جلياً من خلال عملها الدائم على تطوير خدماتها التقليدية، وتقديم خدمات حديثة ومتنوعة، والذي ظهر من خلال تطورات الرسوم والعمولات التي ظهرت في الحالة العملية.

2- تتأثر الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية إيجابياً بالرسوم والعمولات المصرفية الدائنة، التي تحصل عليها من العملاء لقاء ما تقدمه لهم من خدمات مالية ومصرفية، أي أن الإيرادات الصافية لهذه المصارف تزداد بازدياد الرسوم والعمولات المصرفية الدائنة، وتنقص بنقصانها.

3- تتأثر الإيرادات الصافية للمصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية إيجابياً بالرسوم والعمولات المصرفية المدينة، التي تتحملها لقاء تزويد العملاء بمزيج متنوع من الخدمات المالية والمصرفية، أي أن الإيرادات الصافية لهذه المصارف تزداد بازدياد الرسوم والعمولات المصرفية المدينة، وتنقص بنقصانها. حيث أن ازدياد الرسوم والعمولات المدينة التي تتحملها هذه المصارف قد يكون ناجماً عن ازدياد حجم الخدمات غير التقليدية التي تقدمها هذه المصارف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ازدياد إيراداتها الصافية، أو أن هذه المصارف تتحمل تكاليف إضافية لرفع جودة الخدمة، مما يؤدي إلى زيادة إقبال العملاء على ما تقدمه هذه المصارف من خدمات، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة إيراداتها الصافية.

بناء على ما سبق من نتائج البحث، توصي الباحثة بما يلي:

1- ضرورة استمرار المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية في مواكبة كل جديد في عالم الخدمات المصرفية.

2- العناية المستمرة بتطوير الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية، والسعي لتقديم المزيد من الخدمات الحديثة، التي تلبي الحاجات المتزايدة للعملاء وتزيد من إقبالهم على التعامل مع هذه المصارف.

3- ضرورة تنويع مصادر إيرادات المصارف التجارية التقليدية العاملة في سورية، وذلك بتقديم المزيد من الخدمات المصرفية وغير المصرفية التي تعود على المصرف بالرسوم والعمولات، حيث أصبحت هذه الرسوم والعمولات مصدراً أساسياً من مصادر دخل هذه المصارف، وبالتالي يتوجب عليها العمل على تنميتها.

المراجع:

1- صيام، وليد زكريا؛ خريوش، حسني علي. *العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن دراسة ميدانية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد ولإدارة. السعودية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2002، 133-150.

2- أبو زعيتر، باسل. *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، 175.

3-محمد، علي محمود. *سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)*.مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. سورية، المجلد الثلاثون، العدد الأول، 2014، 531-559.

4- CRAIGWELL, R.; MAXWELL, C. Non-Interest Income and Financial Performance at Commercial Banks in The Caribbean. Research Department, Central Bank of Barbados. October 2005, 30.

5-BAILEY-TAPPER, S.A. *Non-interest Income, Financial Performance &the Macroeconomy: Evidence on Jamaican Panel Data.* Financial Stability Department, Bank of Jamaica. December 2010, 26.

6-KARAKAYA, A.; ER, B. *Noninterest (Nonprofit) Income and Financial Performance at Turkish Commercial and Participation Banks.* International Business Research. Vol. 6, N°. 1, 2013, 106-117.

7-DEYOUNG, R.; RICE, T. *How do banks make money? The fallacies of fee income.* Economic Perspectives, Federal Reserve Bank of Chicago.2004,34-51.

8-GICHURE,k. S. *The Relationship Between Non Interest Income and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya.* A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Award of The Degree of Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi, November 2015, 60.

9-SMITH, R.;STAIKOURAS, C.;WOOD, G. *Non-interest income and total income stability.* Working Paper no. 198, Bank of England. 2003,43.

10- DAMANKAH, B. S.; ANKU-TSEDE, O.; AMANKWAA, A. *Analysis of Non-Interest Income of Commercial Banks in Ghana*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 4, N□.4, October 2014, 263–271.

11- GORENER, R.; CHOI, S. *Risk, Return, and Income Mix at Commercial Banks: Cross-Country Evidence*. Journal of Applied Business and Economics. Vol. 14, N□.3, 2013, 123-152.

12-العمار، رضوان وليد. *النقود والمصارف*. مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، سورية،1995،338.

13- جلدة، سامر. *البنوك التجارية والتسويق المصرفي*.دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، 256.

14-هندي، منير ابراهيم. *إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"* . الطبعة الثالثة،المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، 482.

15- حابس، إيمان. *دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة* . رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2011، 146.

16- جعدي، آمال؛ عراب، ثانينة. *التقنيات البنكية في منح القروض*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم نقود مالية وبنوك،معهد العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر،2011، 155.

17- طه، مصطفى كمال. *عمليات البنوك*. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، 164.

18- ميهوب، سماح. *الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية* . رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2005، 200.

19- انجرو، إيمان. *التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً)*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2007، 164.

20- غزازي، عمر. *الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية* . مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع، كانون الأول 2008، 22-40.

21- عبد الرحيم، نادية. *تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-*. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، 186.

22- الجمّال، زكريا يحيى. *اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية* . المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد الحادي والعشرون، 2012، 266-285.

23- بدراوي، شهيناز. *تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015،308.

24- الشوربجي، مجدي. *أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية* . بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، يومي 13-14 كانون الأول 2011، 38.

25- BEN NACEUR, S.; GOAIED, M. *The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia. SSRN Working Paper Series*.26. <Htpp://www.papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=856365>

26- العلي، أحمد. *العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة(دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية)*.مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. سورية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، 2012، 387-411.